الأمم المتحدة

E/AC.51/2009/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 February 2009
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة التاسعة والأربعون

الدورة التنظيمية، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

الدورة الموضوعية، ٨ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

جدول الأعمال المؤقت المشروح

جدول الأعمال المؤقت

١ – انتخاب أعضاء المكتب.

٢ – إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ – المسائل البرنامجية:

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠–٢٠١١؛

(ب) التقييم.

٤ – مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥ – تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

٦ – تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.

060309 030309 09-24065 (A)

٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين .

٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والأربعين.

الشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

أكدت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الخامسة والعشرين، من جديد، القرار الذي اتخذته في دورتها الرابعة والعشرين والقاضي بتناوب منصب رئيسها ومناصب الأعضاء الآخرين في المكتب على أساس سنوي فيما بين المجموعات الإقليمية وفقا للنمط التالي: (أ) مجموعة الدول الأفريقية؛ (ب) مجموعة دول أوروبا الشرقية؛ (ج) مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (د) مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛ (هـ) مجموعة الدول الآسيوية.

وقد ترغب اللجنة، في دورتها التاسعة والأربعين، في انتخاب الرئيس من مجموعة الدول الأفريقية وفقاً لنمط التناوب المتفق عليه على منصب الرئيس، وانتخاب المقرِّر من المجموعة الإقليمية التي شغلت منصب الرئيس في العام السابق، وهي مجموعة الدول الآسيوية.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

عملاً بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٤١، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠، قدمت اللجنة إلى المجلس والجمعية العامة جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين، مشفوعاً بقائمة الوثائق المطلوبة، كي يقوما باستعراضهما.

ووفقاً للفقرة ٦ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، تدرس اللجنة تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية وبرامج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التقارير التي تتناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وتقدم تقارير بشأنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة. ودعت الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٢٦٧ اللجنة إلى النظر في التقارير ذات الصلة المقدمة من الوحدة وذلك في إطار أداء اللجنة لوظائف البرمجة والتنسيق والرصد والتقييم على النحو الوارد في ولايتها. وفي هذا الصدد، ستختار اللجنة خلال اجتماعها التنظيمي، في إطار

البند ٢ من جدول الأعمال، تقرير أو تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي ستنظر فيها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

وعملاً بقراري الجمعية العامة ٢٠٧/٥٣ و ٢٣٦/٥٤، ومقررها ٤٧٤/٥٤، يوجه الانتباه إلى نشرة الأمين العام ST/SGB/2000/8، التي تتضمن النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة عن حالة وثائق الدورة التاسعة والأربعين (E/AC.51/2009/L.1)

مذكرة من الأمانة العامة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة (E/AC.51/2009/L.2)

٣ - المسائل البرنامجية

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٩/٥٨، على أن الإطار الاستراتيجي ينبغي أن يشكل توجيها رئيسيا للسياسات في الأمم المتحدة وأساسا لتخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم، وطلبت إلى الأمين العام أن يدرج في مقدمة ملزمات الميزانية معلومات عن الولايات الجديدة و/أو المنقحة التي توافق عليها الجمعية العامة بعد اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وطلبت الجمعية العامة إلى لجنة البرنامج والتنسيق أن تقوم، لدى أدائها لدورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، باستعراض الجوانب البرنامجية للولايات الجديدة و/أو المنقحة المشار إليها أعلاه، فضلا عن أي اختلافات تطرأ بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة.

وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٤/٦٢، استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والأربعين[1] بأن تقرر الجمعية العامة الإبقاء على الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه الرئيسي للسياسات في الأمم المتحدة، الذي يمثل أساسا لتخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم، على أن يبدأ نفاذه اعتبارا من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وبأن تواصل إدراج الجزء الأول: موجز الخطة، في الإطار الاستراتيجي. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام تحسين شكل الجزء الأول وتبيان الأهداف الطويلة الأجل فيه، وأكدت من جديد أن اللجنة ستواصل، في إطار أدائها لدورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، استعراض الجوانب البرنامجية للولايات الجديدة و/أو المنقحة المتفق عليها بعد اعتماد

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ١٦ (A/62/16).

الخطة البرنامجية لفترة السنتين، فضلا عن أي اختلافات قد تطرأ بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة، وفقا لاختصاصاتها والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وحددت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٣، الأولويات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والتي ستشكل الأساس لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الوثائق

التقرير الموحد للأمين العام عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/-)

الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/63/6/Rev.1)

(ب) التقييم

أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٤/٦٢، توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والأربعين بشأن تحسين أساليب وإجراءات عمل اللجنة ضمن إطار ولايتها، التي تنظر بموجبها في تقارير التقييم المتعمق والمواضيعي، بالإضافة إلى التقرير المتعلق بتعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم المتعلقة بتصميم البرامج وتنفيذها وتوجيهات السياسة العامة، في سنوات الميزانية دون الإخلال بنظرها في تقارير التقييم في غير سنوات الميزانية، بناء على طلبها أو طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع مراعاة القاعدة ١٠٧-٢ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم[٢].

ووفقا للبند ٧-٤ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، تنظر اللجنة في تقرير الأمين العام عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتصلة بالسياسات. وفي هذا الصدد، يوجه الانتباه إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ٢٢٨/٣٦ باء، و ٢٣٤/٣٧، و ٢٢٧/٣٨ ألف و باء، و ٢١٥/٤٣، و ٢١٩/٤٣، و ١٩٤/٤٤، و ٢٥٣/٤٥، و ٢٣٤/٥٥، و ٢٨٢/٥٧، و ٢٧٦/٥٩.

---

(٢) ST/SGB/2000/8.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجاته على التوجيهات المتعلقة بتصميم البرامج وإنجازها وسياساتها (A/64/-)

'١' التقييم المتعمق

أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٥/٦١، توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والأربعين[٣]، باختيار موضوع دعم الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا لعرضه على اللجنة للنظر فيه في عام ٢٠٠٩ في إطار التقييم المتعمق.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا (E/AC.51/2009/2)

'٢' التقييمات المواضيعية

أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٥/٦١، التوصيات التي قدمتها اللجنة في الفقرة ٣٧٠ من تقريرها عن دورتها السادسة والأربعين[٣] بأن يعرض على اللجنة تقييم مواضيعي للنظر فيه بشأن موضوع ''الدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات''، وبشأن هيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء، و ٢٤٤/٥٤، و ٢٧٢/٥٩.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات (E/AC.51/2009/5)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لهيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء، و ٢٤٤/٥٤، و ٢٧٢/٥٩ (E/AC.51/2009/6)

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١٦ والتصويب (A/61/16 و Corr.1).

'٣' الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات

وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٣٥/٦١ و ٢٢٤/٦٢، ستضطلع اللجنة، في دورتها التاسعة والخمسين، بالاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم المتعمق للشؤون السياسية: الشعبة الإقليمية، والاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة بشأن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعرفة في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم المتعمق للشؤون السياسية: الشعبة الإقليمية (E/AC.51/2009/3)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات بشأن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعرفة في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (E/AC.51/2009/4)

٤ - مسائل التنسيق

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، سيُعرض على اللجنة التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وأيدت الجمعية العامة، في الفقرة ٥ من قرارها ٢٢٤/٦٢، الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والأربعين[١] بشأن العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي الفقرة ١٣ من القرار نفسه، دعت الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الاستفادة من استنتاجات وتوصيات اللجنة ذات الصلة عند نظره في تقارير مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة.

وأيدت الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من قرارها٢٤٧/٦٣، استنتاجات وتوصيات اللجنة الواردة في الفرع ألف من الفصل الثالث من تقريرها عن دورتها الثامنة والأربعين[٤]،

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ١٦ (A/63/16).

بشأن الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

الوثائق

تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (E/2009/-)

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٠ توصيات اللجنة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي الفقرة ٢٣٧ من تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والأربعين[٥]، أوصت اللجنة الجمعية بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنويا بعد ذلك، عن مدى التقدم المحرز في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك المشاكل والعقبات والتحديات، وكذلك الأهداف التي ينبغي أن تحققها منظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأيدت الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من قرارها ٢٤٧/٦٣، استنتاجات وتوصيات اللجنة، الواردة في الفرع باء من الفصل الثالث من تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين[٤] بشأن تقرير الاستعراض العام السنوي المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2009/7)

٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة

ستنظر اللجنة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، في تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة التي ستبت فيها اللجنة أثناء دورتها التنظيمية التي ستعقد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٤/٦٢، استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تحسن أساليب وإجراءات عمل اللجنة ضمن إطار ولايتها على النحو الوارد

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١٦ والتصويب (A/60/16 و Corr.1).

في الفصل الخامس من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها السابعة والأربعين[1]. وأقرت اللجنة بضرورة تعزيز حوارها بشأن مسائل التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وفي القرار نفسه، شددت الجمعية العامة أيضا على أن لجنة البرنامج والتنسيق ينبغي أن تقوم، على نحو يتفق تماما مع ولايتها المتمثلة في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في شؤون التنسيق، بتعزيز دورها في مجال التنسيق من خلال توثيق التعاون مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومع وحدة التفتيش المشتركة، وذلك لزيادة كفاءة التخطيط وفعاليته بما يكفل استمرار تنفيذ أعمال المنظمة في الوقت المحدد ومنع ازدواجية هذه الأعمال وتكرارها.

الوثائق

تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة (انظر E/AC.51/2009/L.2)

٦ - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها

ما برحت لجنة البرنامج والتنسيق تنظر سنوياً في البند المعنون ''تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها'' منذ دورتها الثامنة والثلاثين.

وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٤/٦٢، توصيات اللجنة بشأن تحسين أساليب وإجراءات عملها ضمن إطار ولايتها، الواردة في الفصل الخامس من تقرير دورتها السابعة والأربعين[1].

وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٣، استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تحسين أساليب وإجراءات عملها ضمن إطار ولايتها، الواردة في الفصل الرابع من تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين[4]، ورحبت بما أنجزته اللجنة في تحسين أساليب وإجراءات عملها ضمن إطار ولايتها، وكذلك بقرار اللجنة إبقاء المسألة قيد نظرها.

٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين

عملاً بالفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧)، سيعرض على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين مع بيان الوثائق التي ستقدم في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال والسند التشريعي لإعدادها، وذلك لتمكينها من النظر في تلك الوثائق من زاوية مدى إسهامها في أعمالها ومدى الحاجة إليها وأهميتها في ضوء الحالة الراهنة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت والوثائق اللازمة للدورة الخمسين للجنة (E/AC.51/2009/L.3)

٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين

سيعرض تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩ وعلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

الوثائق

مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (E/AC.51/2008/L.4 و Add. 1-)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (A64/16)

المرفق

أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق لعام ٢٠٠٩

العضو	تنتهي العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
الاتحاد الروسي	٢٠٠٩
الأرجنتين	٢٠١١
أرمينيا	٢٠١١
إسبانيا	٢٠١١
أوروغواي	٢٠١١
أوكرانيا	٢٠١١
إيران (جمهورية — الإسلامية)	٢٠١١
إيطاليا	٢٠١١
باكستان	٢٠١١
البرازيل	٢٠١١
بنغلاديش	٢٠١٠
بيلاروس	٢٠١١
جامايكا	٢٠١٠
جزر القمر	٢٠٠٩
الجماهيرية العربية الليبية	٢٠١٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠١١
جمهورية كوريا	٢٠١٠
جنوب أفريقيا	٢٠١١
زمبابوي	٢٠٠٩
الصين	٢٠١٠
غينيا	٢٠١١
فرنسا	٢٠٠٩
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	٢٠٠٩
كازاخستان	٢٠١١
كوبا	٢٠١١
كينيا	٢٠١٠
النيجر	٢٠١٠
نيجيريا	٢٠١١
هايتي	٢٠٠٩
الهند	٢٠١١

(أ) لم تشغل بعد أربعة مقاعد لمجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى: مقعد واحد لعضو ستبدأ فترة عضويته في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وثلاثة أعضاء تبدأ فترة عضويتهم في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.